

# الاسرع الرابع

## المدخل التقليدية لصياغة النظرية المحاسبية

### مدخل صياغة النظرية المحاسبية

على الرغم من عدم وجود نظريه شامله في المحاسبه ، إلا ان هناك العديد من النظريات ظهرت على المدى المتوسط نتيجة لاستخدام مداخل مختلفة . وبهدف توضيح ذلك سوف نحدد مناقشتنا في هذه الفقره بالمداخل التقليديه لصياغة النظرية المحاسبية ، حيث وصلت تلك المداخل الى اعلى مستويات القبول . وهذه المداخل هي :

- المداخل التطبيقية
  - المداخل النظرية :
1. الاستنتاجي
  2. الاستقرائي
  3. الاخلاقي
  4. الاجتماعي
  5. الاقتصادي
  6. الانتقائي

### المدخل التطبيقية

من احد المداخل التطبيقية الرئيسي هو المداخل الواقعي ، وهذا المدخل يتناول عملية صياغة النظرية من حيث مدى تطابقها مع العالم الحقيقي Real world الذي يعد مفيد في اقتراح الحلول التطبيقية. وطبقاً لهذا المدخل فان الاجراءات والمبادئ المحاسبية يجب ان يتم اختيارها على اساس فائدتها لمستخدمي المعلومات المحاسبية و ملائمتها لعملية اتخاذ القرار . والفائدة هنا تعني الخاصية او السمه التي تتلاءم الى حد في خدمة او تسهيل الوصول الى الاهداف المرجوة .

اما المدخل الرسمي او الفاشستي( مبدأ اخضاع الفرد وحقوقه اخضاعاً كاملاً لسلطة الدوله ) لصياغة النظرية المحاسبية فهو يستخدم اساساً من قبل المنظمات المهنية والمتمثل بإصدار النشرات لتنظيم التطبيقات المحاسبية . ولان هذا المدخل يحاول توفير الحلول التطبيقية فهو سهل التنفيذ مع المدخل الواقعي . وكلا المدخلين يفترضان بان النظرية المحاسبية والاجراءات المحاسبية الناتجة عنها يجب ان تؤكد على قاعدة الاستخدامات النهائيه للتقارير الماليه . فإذا اعتبرنا ان المحاسبه وظيفه ذات فائدة للمستخدمين فان النظرية بدون اثار تطبيقية لن تكون نظريه جيده .

ان استخدام المنفعة كمعيار لاختيار الطرق والمبادئ المحاسبية يربط صياغة النظرية المحاسبية بالتطبيقات المحاسبية قائمه . وهذا قد يفسر الافتقار الى الاندفاع الموجود في المدخل الواقعي . وفي الحقيقة ان المدخلين الواقعي والرسمي لم ينجحا في الوصول الى حلول مرضيه في محاولتهما لصياغة نظريه محاسبية . وفي هذا السياق يقول Skinner الاتي :

**"من حيث الجوهر فان المدخل الواقعي لتطوير المبادئ المحاسبية كان يتم اتباعه من قبل الهيئات المحاسبية في الماضي . وكانت المحاولات لتقليل التطبيقات المتناقضة تجري بشكل حذر وتجريبي حتى**

وقتنا هذا ، ومن الواضح على اساس خبره ان هذا المدخل سوف لن يقترب من وضع حل لمشكلة التعارض في المبادئ المحاسبية المقبولة"

لقد اصبحت المنفعة الهدف الرئيسي للمحاسبة عند العديد من الكتاب . حيث يرى Muller ان المبادئ المحاسبية ينبغي تطويرها من خلال المداخل التطبيقية ، فالمحاولات التطبيقية ينبغي ان لا تترك فقط لكونها محاولات غير نظرية . ان المداخل التطبيقية تعد ضرورية لأي نظرية ذات منافع تطبيقية ، حيث ان الاعتبارات التطبيقية تنفذ الى حقل المحاسبه من خلال المعيار المقبول بشكل عام وهو الملائمة . ان مدخل الحسابات يرشد اختيار الاجراءات المحاسبية على اساس المحافظه على المعادلات المحاسبية الاساسية وهي معادلة الميزاني ومعادلة الربح المحاسبي . معادلة الميزانية :

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية

معادلة الربح المحاسبي :

الربح المحاسبي = الايرادات - المصروفات

ان تلك المعادلتين في مدخل الحسابات تقود الى تطوير موقفين في الهياكل الواضحة للمعايير هما مدخل الميزانية ومدخل الربح . وعلى اي حال فان مدخل الحسابات كمدخل رسمي والواقعي يعاني من غياب الاساس النظري له .

المداخل النظرية

وتتضمن المداخل الاتية :

## 1. المدخل الاستنتاجي.

ان المدخل الاستنتاجي لصياغة النظرية المحاسبية يبدأ بتحديد المقدمات الاساسية ومن ثم الانتقال الى الاشتقاق المنطقي للنتائج المتعلقة بالموضوع . وعلى اعتبار ان الموضوع المطبق هو المحاسبة ، فان المدخل الاستنتاجي بتحديد المقدمات المحاسبية الاساسية ثم ينتقل من خلال الوسائل المنطقية الى المبادئ المحاسبية التي تقيد كموجهات او اسس لتطوير الاجراءات المحاسبية . وهذا المدخل ينتقل من العموميات الى (المقدمات الاساسية للبيئة المحاسبية) الى الخصوصيات (المبادئ المحاسبية اولاً و الاجراءات المحاسبية ثانياً) . وإذا افترضنا في هذه النقطة ان المقدمات الاساسية للبيئة المحاسبية تتألف من البديهيات والأهداف فان الخطوات الاساسية المستخدمة للاشتقاق وفقاً للمدخل الاستنتاجي هي :

- تحديد اهداف الكشوفات الماليه
- تحديد فرضيات المحاسبه
- اشتقاق المبادئ المحاسبية
- تطوير الاجراءات المحاسبية

ان استخدام المدخل الاستنتاجي في صياغة النظرية المحاسبية يؤدي بطبيعة الحال الى ان ترتبط الاجراءات المحاسبية الناتجة بالمبادئ والفرضيات والأهداف ، فإذا كانت المقدمات المتمثلة بالأهداف والفرضيات صحيحة فان المبادئ المشتقة ستكون صحيحة وبالتالي الاجراءات ستكون ايضاً صحيحة والعكس صحيح . فالهيكل النظري للمحاسبة يحدد من خلال تتابع الاهداف والفرضيات والمبادئ والإجراءات اعتماداً على صياغة اهداف المحاسبه .

## 2. المدخل الاستقرائي

يبدأ المدخل الاستقرائي لصياغة النظرية بالملاحظات والقياسات وينتقل باتجاه استنتاجات عامه . وعند تطبيقه في المحاسبه فان المدخل الاستقرائي يبدأ بتحديد المشاهدات حول المعلومات المحاسبية لمنشأة الاعمال ثم ينتقل لصياغة العموميات ومبادئ المحاسبه من تلك المشاهدات على اساس تكرار العلاقات . ان الادلة الاستقرائية تبدأ بالخصوصيات ( المعلومات المحاسبية وتكرار العلاقات ) الى العموميات ( الفرضيات والمبادئ الحاسبية ) ، حيث يتضمن المدخل الاستقرائي اربعة مراحل هي :

1. تسجيل المشاهدات
2. تحليل وتصنيف تلك المشاهدات لكشف العلاقات المتكررة
3. الاشتقاق الاستقرائي للعموميات والمبادئ المحاسبية من المشاهدات والعلاقات المتكررة
4. اختبار العموميات

ويختلف المدخل الاستقرائي عن المدخل الاستنتاجي في اختبار صحة او خطأ النتائج ، فصحة او خطأ النتائج لا يعتمد على مقدمه اخرى وإنما يجب ان يجري اختبار ميداني ، اذ تعتمد صحة المقدمات على المشاهدات وعلى كفاءة تحديد العلاقات المتكررة .

كما يمكن ان نبين ان الافتراضات التي تنتج عن مقدمات استقرائية تؤدي الى اجراءات محاسبية خاصة فقط بدرجه من عدم التأكد في حين ان الافتراضات المحاسبية الناتجة عن مقدمات استنتاجية تقود الى اجراءات محاسبية محدده مع شئ من التأكد . ويعتمد بعض منظري المحاسبه على مشاهدات التطبيق المحاسبى لاقتراح اطار فكري للمحاسبه . ان الهدف الاساسي لمعظم هؤلاء المنظرين هو رسم استنتاجات نظرية وتجريديه من عموميات التطبيقات المحاسبية . وتعد محاولات (اجيري) لتعميم اهداف واضحة في التطبيقات المحاسبية الحاليه والدفاع عن استخدام الكلفه التاريخيه هو افضل دفاع عن المدخل الاستقرائي . ومن المفيد ان نلاحظ انه وعلى الرغم من ان المدخل الاستنتاجي يبدأ بافتراضات عامه إلا ان لصياغة تلك الافتراضات غالباً ما يعتمد على التسبب الاستقرائي الذي يشترط معرفة الباحث وخبرته بالتطبيقات المحاسبية . بعبارة اخرى ان المقدمات العامه يتم صياغتها من خلال عمليه استقرائية لكن المبادئ والإجراءات يتم صياغتها اشتقاقاً من خلال عمليه استنتاجيه .

ويرى ( يو ) ان المنطق الاستقرائي قد يقتضي منطقاً استنتاجياً فليس من الغريب ان نجد المنظرين الاستقرائيين يوسطون احياناً التسبب الاستنتاجي وان المنظرين الاستنتاجيين قد يوسطون ايضاً التسبب الاستقرائي .

## 3. المدخل الاخلاقي

ان النقطه الاساسية للمدخل الاخلاقي تتألف من مفاهيم الانصاف والعدالة والحقوق والحقيقة. حيث يعتبر (سكوت) مثل هذه المفاهيم المعيار الاساسي لصياغة النظرية المحاسبية ، حيث يرى ان العدالة تعني بيان المعلومات لكل الاطراف المستفيدة ، اما الحقيقة فتعني ان الكشوفات الماليه يجب ان تكون صحيحة ودقيقه بدون اي تحريف . وقد اهتم المحاسبون بعد سكوت بتلك المفاهيم الثلاثة بشكل متساو . وعلى النقيض من ذلك يرى ( يو ) ان العدالة والانصاف هي فقط تعد مبادئ اخلاقيه ، فقد اصبح مفهوم الانصاف مفهوماً اخلاقياً بشكل واضح ، حيث يعني ان الكشوفات الماليه يجب ان لا تكون عرضه للتحريف والتزييف ، كما يجب ان يكون اعداد المعلومات المحاسبية قد تم وفق اجراءات محاسبية اخلاقيه تمثل الحقيقة الصادقة والأحكام المحاسبية الصحيحة . كما ان الانصاف هو بيان للقيمة التي تطبق بشكل مختلف في المحاسبه .

كما يمكن ان نلاحظ ان الانصاف اصبح واحداً من الاهداف الاساسية في المحاسبه ، حيث تشير لجنة اجراءات التدقيق الى معيار الانصاف في عرض المعلومات من خلال :

• التطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً

• الافصاح

• الثبات امكانية المقارنه

ففي التقرير غير المتحفظ لا يبين المدقق فقط مطابقة الكشوفات الماليه للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومبادئ التدقيق وإنما أيضاً يعبر عن رأيه بالقول ان الكشوفات تم عرضها بشكل منصف . لذا فان الانصاف هو هدف مرغوب في صياغة النظرية المحاسبية عندما يثبت ان قواعده قابله للإثبات منطقياً وميدانياً وإذا امكن تحديد تعريفاً تطبيقياً للإنصاف وتحديد خصائصه .

#### 4. المدخل الاجتماعي

يؤكد المدخل الاجتماعي لصياغة النظرية المحاسبية على الآثار الاجتماعية للإجراءات المحاسبية ، فهو مدخل اخلاقي لكنه يركز على مفاهيم اوسع للإنصاف والرفاهية الاجتماعية . وطبقاً لهذا المدخل فان المبادئ والإجراءات المحاسبية تقيم على اساس اثارها على جميع الاطراف في المجتمع ، كما ان الواضح في هذا المدخل توقع ان المعلومات المحاسبية ستكون مفيدة في اتخاذ القرارات المؤثره في الرفاهية الاجتماعية للمجتمع . ولتحقيق اهدافه يفترض المدخل الاجتماعي وجود قيم اجتماعيه محدده يمكن ان تستخدم كمعيار لتحديد النظرية المحاسبية . وقد يكون من الصعب تحديد تطبيق كامل للمدخل الاجتماعي لصياغة نظريه محاسبية نتيجة للمشاكل التي ترافق تحديد قيم اجتماعيه مقبولة لجميع الناس مع تحديد احتياجات المعلومات لأولئك الذين يتخذون احكام الرفاهية الاجتماعية . لكننا يمكن ان نحدد بعض الحالات التي من المتوقع ان يكون فيها للمحاسبة دور اجتماعي مفيد . ويعد ( بقاوي و بيم فيرج ) من بين الباحثين الاوائل الذين اشاروا الى ضرورة ادخال الكلف والمنافع الاجتماعية ضمن الانشطة الخاصة بمنشأة الاعمال . كما اثبت كلاً من ( لاد و تلتون وزيمرمان ) ان المحاسبه يجب ان تخدم المصلحه العامه للمجتمع . اما ( بيدفورد ) فقد سار خطوه اكبر الى الامام من خلال اثباته ان تعظيم المنفعة او الرفاهية الاجتماعية يرتبط بمقياس تحديد الدخل الذي يخدم الاهداف الاجتماعية .

#### 5. المدخل الاقتصادي

يركز المدخل الاقتصادي لصياغة النظرية المحاسبية على رقابة سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تنتج عن اتباع طرق وإجراءات محاسبية مختلفة . وفي الوقت الذي يركز فيه المدخل الاخلاقي على مفهوم الانصاف والمدخل الاجتماعي على مفهوم الرفاهية الاجتماعية فان المدخل الاقتصادي يؤكد على الرفاهية الاقتصادية العامه . وطبقاً لهذا المدخل فان اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية المختلفة يعتمد على اثرها على سلع الاقتصاد القومي . وتعد السويد المثال الافضل للدول التي تحدد سياساتها المحاسبية على اساس سياسات اقتصادها الكلي . وبوضوح اكثر فان اختيار الإجراءات المحاسبية سوف يعتمد على وضع اقتصادي معين ، على سبيل المثال فان اختيار طريقة (LIFO) ما يدخل اخيراً يخرج اولاً سوف يكون اجراء محاسبي اكثر جاذبيه خلال فترات التضخم مقارنة مع طريقة (FIFO) او طرق متوسط الكلفة ، لان طريقة (LIFO) من المفترض ان تنتج صافي دخل سنوي اقل على افتراض تضخم كلفة البضاعة المباعة . ان المعيار المستخدم في المدخل الاقتصادي هو .  
اولاً : ان السياسات والإجراءات المحاسبية ينبغي ان تعكس " الحقيقة الاقتصادية " .

ثانياً : ان اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية ينبغي ان يعتمد على الآثار الاقتصادية لها . حيث تعد الحقيقة الاقتصادية والآثار الاقتصادية مصطلحات ضرورية لإثبات ملائمة المدخل الاقتصادي .

### ❖ المدخل الانتقائي لصياغة النظرية المحاسبية

على العموم فان صياغة النظرية المحاسبية وتطوير المبادئ المحاسبية قد اتبعت منهجاً انتقائياً او ما يمكن تسميته بمدخل التوحيد اكثر من اعتمادها فقط على واحد من المداخل التي تقدم ذكرها . فقد نتج المدخل الانتقائي بشكل اساسي كنتيجة لعدد كبير من المحاولات التي قام بها الافراد والمهنيين والحكومات والمنظمات للمشاركة في تحديد مفاهيم ومبادئ في المحاسبية . وهذا المدخل قدم دعماً لظهور مداخل جديدة في الادبيات المحاسبية كالمدخل السلوكي والمدخل التنبؤي ومدخل الاحداث والمدخل الوضعي وغيرها .

### النظريات المعيارية والنظريات الوضعية

متى ما تضمنت نظرية تعبير من النوع " يجب " او " من اللازم " فالنظرية معيارية. وقد هيمن المدخل المعياري في الماضي على البحوث المحاسبية. وهذا هو ما كان عليه موقف الجهات المخولة بوضع المعايير المحاسبية. ويتطلب هذا المدخل ان نجد ما يمثل الافضل او عملياً والتسليم بان هذا يمثل الطريقة التي يجب ان يجري بموجبها شئ ما في التطبيق . فعلى سبيل المثال ان الوجوب قد يتمثل بان من الواجب علينا ان نستخدم الكلفة التاريخيه او الكلفة الحالية او غيرها .

ويتطلب المفهوم المعياري تحديد هدف او دالة هدف . ان ملائمة الهدف عادة عرضه لعدم الاتفاق. وقد ابدى العديد من الباحثين عدم الرضا حول المدخل المعياري ويفضلون بدلاً منه المدخل الوضعي او الاستقرائي او التجريبي . ويقدم واتس وزيمرمان التفسير الاتي للنظرية الوضعية:

**" ان النظرية كما نصفها لتولد بنفسها لزوماً او فرضاً لتطبيق محاسبي معين . بل انها تهتم بتفسير التطبيق المحاسبي , فهي مصممة لتفسير والتنبؤ بأي طريقه محاسبية معينه سوف تستخدمها المنشأة لتقويم الاصول وأي منها هي التي سوف لن تستخدمها , ولكنها لا تقول شيئاً عن اي من الطرق هي التي يجب ان تستخدمها منشأه ما"**

فيرى هذان الوضعيان بان هدف النظرية المحاسبية هو محاوله لتفسير والتنبؤ بالتطبيق المحاسبي وليس ابلاغ المطبقين والمنشآت بالطرق والإجراءات المحاسبية التي من الواجب تطبيقها.

### اختبار النظريات

ان الوظيفة الاكثر اهميه للمنهج العلمي هي اختبار نظرية ما لتحديد فيما اذا كانت تستحق القبول, اي فيما اذا كانت حقيقية. ويذكر بهذا الصدد في بعض الاحيان عدداً من المداخل لصياغة نظرية محاسبية , ولكن الشئ المهم جداً ليس هو المدخل لبناء نظرية وإنما هو اختبار تلك النظرية.

### معايير الحقيقة

هناك حاجة لوضع تمييز بين تعريف الحقيقة ومعايير الحقيقة . فالأول يتعلق ان يكون افتراضاً ما حقيقياً, والثاني يتعامل مع السؤال المتعلق بكيفية الحكم على افتراض ما بأنه حقيقي . وقد حاول الفلاسفة لسنوات عديدة تعريف الحقيقة ولكنهم ام ينجحوا ابدأ في مسعاهم بالكامل , ولكن هذا الفشل لم يوقف العلماء عن اختبار الفرضيات. وبنفس الشكل , بالرغم من حقيقة عدم امكانية الاتفاق على معنى دقيق للحقيقة إلا انه

ما يزال بالإمكان وضع معايير لتمييز الحقيقة , ويجب التنويه هنا الى ان مصطلح الحقيقة منهجياً يشير الى الخاصية او السمة المنسوبة الى افتراض او معتقد ما .

وهناك طرق مختلفة يصل من خلالها شخص ما الى الاعتقاد بان افتراض ما هو حقيقي ام كاذب. وأساساً فهي مسألة حجة (او ثقة) متصوره مؤيده لافتراض معين والتي تشكل عنصراً حاسماً يقود شخص ما لقبول او رفض حقيقة الافتراض . ولكن ما يشكل حجة مقنعه لشخص ما قد لا يشكل حجة مقنعه لشخص اخر. بتعبير اخر , ان للناس ثقة في معايير مختلفة للحقيقة . وهناك ثلاث انواع من المعايير او الاسس المنطقية التي يستخدمها الناس:

1. الاساس الجزمي
2. الاساس البين بذاته
3. الاساس العلمي

### الاساس الجزمي

متى ما اعتقدنا بافتراضات يضعها الآخرون فإننا نستخدم الاساس الجزمي ( اليقيني ) للحكم على الحقيقة . وهذا ما نقوم به في معظم الاوقات. فنحن نقرأ الصحف ونؤمن بما مندرج بها ونؤمن بما يعلمنا به معلمينا فلا يمكننا شخصياً ملاحظة او اختبار كافة الاشياء وبالتالي يجب ان على ما يخبرنا به الآخرون. ان الاساس المنطقي للأساس الجزمي هو الثقة التي لدى الناس بمن يضع الافتراضات . ان ثقة من هذا النوع قد ترجع الى معتقد ديني او سياسي او الى التدريب لو الى سمات او صفات شخصية مهيمنة.

وفي المحاسبه تشكل الجزمية الاساس الذي بواسطته يتوصل المحاسبون الى قبول صدق القواعد والإجراءات فمجلس معايير المحاسبه الماليه او اي جهة مخوله اخرى تقوم بإصدار معايير او مبادئ او طرق مقبولة من قبل اولئك الذين يعملون في المهنة . ان المشكله هنا هي فيما اذا كانت الثقة في الجهة المخوله قد وضعت في مكانها الصحيح.

ان نقطة الضعف في الاساس الجزمي هو ان الدليل الجزمي قد يتضمن انحيازات شخصيه. فالعنصر الحاسم في هذا الموضوع هو الاراء الشخصيه للأفراد حول شخص هو مجموعه من الاشخاص الذي يصدر او يضع افتراض ما. وان الدليل الموضوعي لدعم او لتأييد الافتراض يعتبر ثانوي.

### الاساس البين بذاته

ان مبرر الدليل البين بذاته لتحديد الحقيقة معقولية او صواب او وضوح افتراض مبني على معرفتنا وخبرتنا ومشاهدتنا العامه. فعلى سبيل المثال " تتضمن المحاسبه معيار استخدام اسعار السوق " يمثل حقيقة بينه بذاتها . فيبدو بأنه من غير الضروري اجراء دراسة ميدانيه للتحقق من صحة هذا الافتراض.

فقد قبلت الافتراضات البينه بذاتها على انها بديهيات ضمن نظام استنتاجي, وتمثل الفرضيات في منهجية البحث العلمي المرحله او الخطوه الاولى. وقليلاً ما نهتم بالطريقة التي تشتق بها افكارنا عند بناء نظريه ما. فأفكارنا قد تأتي الينا من خلال حلم ولكن ما نهتم به هو اختبار النظرية . فإذا ما كان الشئ البين بذاته هو الاختبار الوحيد , اي الاساس الوحيد لتحديد حقيقة نظريه ميدانيه فان معوليتها ستكون مثار تساؤل وشك.

وقد كشف المعيار البين بذاته عدم امكانية الاعتماد عليه في العلوم الطبيعیه , فبعض الافتراضات التي اعتبرت سابقاً حقائق بينه بذاتها قد ظهر لاحقاً بأنها كانت كاذبة.

### الاساس العلمي

ان الاساس العلمي للاعتراف بحقيقة ما اليوم ما هو إلا نتيجة لعملية تطويريه لسنوات عديدة من الجدل والتجربة والخطأ. فالاستنتاج الذي يتم التوصل اليه يعني ان الناس العقلاء قد اقتنعوا بالمنطق والموضوعية, اي بالدليل الميداني.

ان اختبار نظريه ما او افتراض ما لتحديد فيما اذا كان يستحق القبول يقع ضمن صنفين او مجموعتين. فلكي يكون لشيء ما معنى في علم ما فان نظريه ما او افتراض ما يجب ان يصاغ بطريقه تجعل منه قابلاً

للاختبار, اي انها يجب ان تصاغ بطريقه بحيث تقع ضمن احد الصنفين الذين سيتم شرحهما. فضمن **الصنف الاول** , هناك مجموعه من الافتراضات التي يمكن التحقق او التأكد من كونها حقيقية او كاذبة بالمنطق فقط . ان تحليل قواعد التوليف هو اساس الاختبار فصحة او كذب الافتراض يمكن التوصل اليه دون الاشاره الى ممارسة او تجربه فعليه. فعلى سبيل المثال , ان  $4=2+2$  يمكن ان تحدد على انها حقيقة من خلال الى القواعد الرياضيه , فافتراضات من هذا النوع يمكن ان تكون معروفه مسبقاً .

وضمن **الصنف الثاني** هناك الافتراضات التي يمكن معرفة حقيقتها او بطلانها فقط عن طريق الاعتماد على دليل ميداني . ولهذا يقال بأنه يمكن معرفتها لاحقاً وأنها مشروطة. وعلى الدليل الميداني ان يكون موضوعياً, غير منحازاً , وليس له علاقة بالشخص وشائع وعام بحيث يمكن التحقق منه بواسطة باحث اخر . ان تركيبة الدليل الميداني الموضوعي في عمليه الاختيار هي الى حد ما مثار جدل. فالبعض يرى بأنه من الضروري تحليل الدليل " تماثله" مع الافتراض , او بشكل ادق مع الحقائق المبرهنة لافتراض متسق , اي انه يتوافق مع النظريات المقبولة.

وفي بعض الاحيان يشار الى اختبار نظريه ميدانيه على انه تحقق من نظرية او توكيد لنظريه. ولكن يعتقد كارل بوبر بان هذا ليس بالموقف الصحيح لأنه يغري الباحث على ايجاد فقط الدليل الذي سيدعم النظرية التي يؤمن بها وللسهولة او لأغراض اخرى فانه سيهمل الدليل النافي . ولذلك يقترح بوبر بأنه يجب ان يبنى اختبار النظريات على الدحض , اي ان نسعى الى دحض النظرية(نفيها) فإذا ما كان الدحض او النفي غير ناجحاً فهو يبرر قبول النظرية. ومع ان وجهه نظر بوبر صائبة إلا انه ما زال من الشائع التحقق من نظريه او توكيد نظريه.

لاحظ بأنه يجب اتخاذ قرارات تتعلق بقدرة الدليل. فما مقدار الاختبار الذي يجب القيام به؟ ان افتراض ما او نظريه ما تحصل على مكانه حقيقية فقط بعد ان يقرر العلماء في حقل معرفه معين بان الدليل مقنع بما فيه الكفاية للإقرار بالقبول . وبالطبع فان هناك دائماً احتمال ان يكونوا خاطئين . وفي العلوم الطبيعیه يطلق على نظريه ما بأنها " قانون " بعد ان يتم قبولها على انها حقيقة وفي حالات مثل هذه يكون الدليل الميداني مقنع بشكل ساحق . وفي العلوم الاجتماعية يكون الدليل الميداني اقل اقناعاً لأنه غير كامل وغير مباشر , ويتطلب تفسيره تحليلاً دقيقاً. ونفس الشيء يقال عن البحوث ( او النظريات ) المحاسبية , فالعديد من الافتراضات في المحاسبية والتي تربط متغيرات مع بعضها البعض يتم اختبارها عملياً بواسطة طرق احصائية عادة , ولكن غالباً ما يكون الدليل الميداني ضعيف.